

Distr.: General
21 January 2020

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ (ل) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/74/381/Add.12)]

٢٢٧/٧٤ - التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و قراراتها ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٥/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٧/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٣٤/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المعنونة "التنمية المستدامة للجبال"،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وتسليمها بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلّم، في جملة أمور، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتميئة بيئة ملائمة على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد اتفاق باريس^(١) وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات الواردة في التقريرين الخاصين المعنونين الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية والمحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير الصادرين عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ،

وإذ تلاحظ مع القلق الآثار السلبية لتغير المناخ على الجبال المرتفعة، بما في ذلك انحسار الأنهار الجليدية في الجبال، وذوبان جليد التربة الصقيعية، وفقدان الصفائح الجليدية على نطاق ضخم، وتقلص عمق الغطاء الثلجي ومداه ومدته،

وإذ ترحب بانعقاد قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ بدعوة من الأمين العام في ٢٣ أيلول/سبتمبر، وإذ تحيط علماً بالمبادرات والالتزامات المتعددة الشركاء المقدمة أثناء القمة، وإذ تحيط علماً أيضاً بمؤتمر قمة الشباب المعني بالمناخ الذي عقد في ٢١ أيلول/سبتمبر،

وإذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة تعد من بين البلدان المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تشير أيضاً إلى اتفاقية التنوع البيولوجي^(٣) وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي الواردة في خطتها الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٤) وبرنامج عملها بشأن التنوع البيولوجي للجبال،

(١) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م أ-٢١، المرفق.

(٢) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(٣) المرجع نفسه، المجلد ١٧٦٠، الرقم ٣٠٦١٩.

(٤) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر عاشر/٢، المرفق.

وإذ تلاحظ مع القلق الاستنتاجات التي خلص إليها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وإذ تشدد علي الحاجة الملحة إلى التصدي لتدهور العالمي غير المسبوق في التنوع البيولوجي، وإذ تتطلع في هذا الصدد إلى مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي لعام ٢٠٢٠ والدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، التي ستعتمد إطاراً عالمياً للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠،

وإذ تشير إلى خطة الأمم المتحدة الاستراتيجية للغابات للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠^(٥) وإلى عقد الأمم المتحدة لإصلاح النظم الإيكولوجية (٢٠٢١-٢٠٣٠)^(٦) وإذ تلاحظ مع التقدير تحدي بون،

وإذ تعترف بإعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث^(٧)، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أنّ الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحملها، وأنّ من المهم في هذا الصدد القيام، على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٨)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٩)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسبرغ للتنفيذ")^(١٠)، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠،

وإذ تسلّم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دوراً بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلّم أيضاً بأن النظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وحرائقها وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تتعش منها إلا ببطء، وبأنّ الكتل الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم بدأت تتكسّم وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر،

(٥) انظر القرار ٢٨٥/٧١.

(٦) انظر القرار ٢٨٤/٧٣.

(٧) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

(٨) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٠) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وإذ تقر بأن الرغم من التقدم الذي أُحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرض لمخاطر الكوارث في ازدياد، لا سيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدوداً،

وإذ تؤكد من جديد أن المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات سيسهمان مساهمة حيوية في إحراز تقدم في تحقيق جميع أهداف وغايات التنمية المستدامة وأن الاستفادة من كامل الطاقات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة لن يتحققا إذا استمر حرمان نصف الجنس البشري من التمتع بكامل حقوق الإنسان ومن الفرص،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أن نحو ٣٤٠ مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية الريفية في البلدان النامية - وهو ما يمثل ٥٥ في المائة من مجموع تعداد سكان المناطق الجبلية الريفية - كانوا في عام ٢٠١٧ معتبرين عرضةً لانعدام الأمن الغذائي، في زيادة شديدة عن عددهم في عام ٢٠١٢، وإذ تقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل، بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما تتيحه من فرص،

وإذ تشجع الدول الأعضاء على التماس مسارات مبتكرة لتحقيق الاستهلاك والإنتاج المستدامين تمثياً مع قرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة ١/٤ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩^(١١)،

وإذ تلاحظ الجهود التعاونية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة من أجل الجبال) التي استُهلكت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف صاحبة المصلحة يستفيد من الدعم الذي تعهّد به ٣٨١ عضواً، بما في ذلك ٦٠ حكومة و ١٦ منظمة حكومية دولية و ٢٩٧ من المجموعات الرئيسية وثمان من السلطات دون الوطنية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ مع التقدير إنشاء مجموعات الأصدقاء الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة للجبال، من قبيل فريق التركيز المعني بالجبال في عام ٢٠٠١ ومجموعة أصدقاء البلدان الجبلية في عام ٢٠١٩،

١ - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال^(١٢)؛

٢ - **تشجع** الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى وهُج كلية، بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والمحاصيل التقليدية والأنماط الغذائية التقليدية واستغلال هذه الأمور بشكل مستدام، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أنّ العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات، وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال نُهج تراعي تعدد

(١١) UNEP/EA.4/Res.1.

(١٢) A/74/209.

الأطراف صاحبة المصلحة، من شأنه أن يفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

٣ - تشجيع الدول الأعضاء، فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للجبال، على الحد من فقدان التنوع البيولوجي وتدهور الأراضي والتربة وعكس مسارهما، مما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتدعو المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، إلى القيام بذلك أيضا؛

٤ - تحييط علما بشراكة الجبال، وهي تحالف الأمم المتحدة التطوعي الوحيد للشركاء المكرسين لتحسين حياة الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الجبلية وحماية البيئات الجبلية في جميع أنحاء العالم، وتحييط علما أيضا بإطار عمل شراكة الجبال من أجل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالجبال، فضلا عن عمل مبادرة منتجات شراكة الجبال؛

٥ - تؤكد درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، ولا سيما المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، الذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية في أغلب الأحيان، ويتعرضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل المشاركة الفعالة للجهات صاحبة المصلحة كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومعارف وثقافات المجتمعات المحلية الجبلية، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، فضلا عن بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٦ - تؤكد أيضا أهمية إيجاد حلول مبتكرة لتنوع سبل كسب العيش وإتاحة فرص تحسين الدخل للمجتمعات المحلية الجبلية، وتحث، في هذا الصدد، على تشجيع الحلول المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الجبلية، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع؛

٧ - تؤكد كذلك أهمية مجتمعات الزراعة الأسرية الجبلية والشعوب الأصلية باعتبارها من حماة التراث الطبيعي والثقافي، وتشجع الدول الأعضاء على دعم الأنشطة المتعلقة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (٢٠١٩-٢٠٢٨)، بما يتماشى مع خطة العمل العالمية، وعلى تعزيز السياسات الوطنية، حسب الاقتضاء، التي تدعم حياة الأراضي المضمونة، وتتيح إمكانية الحصول على الموارد، وتضمن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتمكّن السكان الذين يعيشون ظروفًا هشة، وعلى تنفيذ إجراءات عملية يمكن أن تحمي فرص العمل اللائق في المناطق الريفية، وخاصة للشباب؛

٨ - تؤكد ضرورة أن تحظى تقاليد ومعارف الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومعارف المجتمعات المحلية الجبلية، لا سيما في ميادين الزراعة والطب وإدارة الموارد الطبيعية، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتشدد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تمهدها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمها المحلية في كل المبادرات الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية المعنية وبموافقتها، حسب الاقتضاء؛

٩ - تسلّم بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على التكيف والصمود وقابليتهما للاستدامة في مواجهة تغير المناخ، وتلاحظ أن ممارسات الإنتاج المستدامة والحراثة الزراعية

وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي في المناطق الجبلية هي أمور تكفل الأمن الغذائي والتغذية والتنوع الغذائي وجودة الغذاء، وتولد الدخول لصغار المزارعين، وتساعد جهود الحفظ والإصلاح، مع معالجة أوجه تعرض نظم الإنتاج الغذائي بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتلاحظ أيضا أن المزارعين والرعاة في المناطق الجبلية يقومون بدور رئيسي في إيكولوجيا الزراعة؛

١٠ - **تسلم أيضا** بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الفقر في المناطق الجبلية، وتشجع، في هذا الصدد، الدول الأعضاء وجميع أصحاب المصلحة المعنيين على اتخاذ تدابير ملموسة وذات أهداف محددة من أجل القضاء على الفقر في المناطق الجبلية؛

١١ - **تلاحظ** أنّ المرأة غالبا ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتشدد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد والأصول الإنتاجية، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضا تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تم مجتمعاتها المحلية وثقافتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المنفذة لتنمية المناطق الجبلية، في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

١٢ - **تقر** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة لتغير المناخ، وذلك من خلال ظواهر من قبيل تغيرات التنوع البيولوجي وانكماش الكتل الجليدية الجبلية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية، التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تقليل الآثار السلبية لهذه الظواهر إلى أدنى حد وتعزيز تدابير التكيف معها وتفادي فقدان التنوع البيولوجي؛

١٣ - **تقر أيضا** بأن الغلاف الجليدي الجبلي له تأثير على مناطق الأراضي المنخفضة المحيطة، حتى الواقعة بعيدا عن الجبال، وأن التغيرات الواسعة النطاق في الغلاف الجليدي تؤثر على النظم الطبيعية والبيولوجية والبشرية في الجبال والأراضي المنخفضة المحيطة، مع وجود تأثيرات واضحة حتى في المحيطات؛

١٤ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تقوم، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغير، استنادا إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز الأخذ بنهج متكامل وجامع في عمليات صنع القرار والتخطيط، وتلاحظ في هذا الصدد أن مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي مدرج في الإطار العالمي لمؤشرات أهداف وغايات التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٣) باعتباره مؤشرا للغاية ١٥-٤ من أهداف التنمية المستدامة، وتلاحظ أيضا ضرورة التحقق من صحة البيانات الوطنية ذات الصلة وتحسين دقة بياناته وتحليلاته على المستوى القطري من أجل تنفيذ السياسات الملائمة الهادفة إلى إصلاح البيئات الجبلية وحمايتها؛

١٥ - تشجع الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة إذكاء الوعي العام، بوسائل منها الاحتفال باليوم الدولي للجبال الذي أُرسيت ممارسته الاحتفال به في ١١ كانون الأول/ديسمبر بموجب قرارها ٢٤٥/٥٧، فيما يتعلق بالفوائد الاقتصادية التي تتيحها الجبال، من خلال خدمات النظم الإيكولوجية أو السياحة المستدامة، على سبيل المثال، ليس للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات فحسب، بل لشريحة كبيرة أيضا من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛

١٦ - ترحب في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

١٧ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجا وقائيا أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس، وتفاعل كافة أطراف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين أكثر من غيرهم من الكوارث، خصوصا أكثرهم فقرا، وهي كوارث يتفاقم كثير منها بفعل تغير المناخ، فضلا عن مراعاة ضعف السكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

١٨ - تشجع الدول، حسب الاقتضاء، على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقادرة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، من خلال التوسع في توليد واستخدام المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث، والإبلاغ المحسن عن المخاطر، ومشاركة المجتمعات المحلية الجبلية، ووضع خرائط ومنصات للمخاطر، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتطبيق النهج القائم على تقييم المخاطر في جميع أعمال التخطيط الإنمائي، حتى يتم التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانزلاقات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانزلاقات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وذلك بما يتفق وإطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١٤)؛

١٩ - تشجع في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازتها، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

٢٠ - تلاحظ مع القلق أن إمكانية الوصول إلى الخدمات والبنية التحتية في المناطق المرتفعة أقل منها في المناطق الأخرى، وتشجع الدول الأعضاء على تحسين البنية التحتية الأساسية في المناطق الجبلية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(١٤) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

٢١ - تشير إلى أهمية ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأهمية تطوير سبل تنفيذية مبتكرة لحماية هذه النظم، وتنويع مع التقدير، في هذا الصدد، بإنشاء الصناديق ذات الصلة، بما في ذلك صندوق أمانة شراكة الجبال، والجهود التي تبذلها كيانات الأمم المتحدة المعنية لتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية للجبال، وتشجيع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على دعمه بالتبرعات المالية؛

٢٢ - تشجع على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه سكانها المحليين، بطرق منها تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الجبلية، من قبيل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعم برامج التعليم والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، مع مراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

٢٣ - تؤكد أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شهده هذا العمل من تزايد مطرد خلال السنوات الأخيرة بفضل انعقاد العديد من المناسبات والاضطلاع بالعديد من الأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين ملائمة تحقق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية، بوسائل منها بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب الاقتضاء؛

٢٤ - تشجع على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في العمل وطنياً وإقليمياً وعالمياً، حسب الاقتضاء، على تنفيذ مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات العابرة للحدود، من قبيل المبادرات التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصدد المبادرات العديدة التي تم اتخاذها، بما في ذلك الاجتماع العالمي الخامس لشراكة الجبال، الذي عُقد في روما في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والمنتدى العالمي الرابع للجبال، الذي عُقد في بيشكيك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ومؤتمر القمة المعني بالجبال المرتفعة، الذي عُقد في جنيف، في الفترة من ٢٩ إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩؛

٢٥ - تشجع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة على النظر، حسب الاقتضاء، في المسائل المتعلقة بالجبال في العمليات المتصلة باتفاقيات الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات العالمية ذات الصلة، بما في ذلك العملية المتعلقة بإطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠؛

٢٦ - تشجع الدول الأعضاء على تعزيز التكيف القائم على النظم الإيكولوجية، مع مراعاة المبادئ التوجيهية التي اعتمدها الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠١٨، وحفظ الحياة البرية بطريقة مراعية للمناخ، باعتبارهما من أدوات الحد من الآثار التي تلحق بالمجتمعات والأنواع الأحيائية، وترحب بالجهود التي تبذلها جهات شريكة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة

والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ومعهد الجبال في تشجيع التكيف القائم على النظم الإيكولوجية في المناطق الجبلية؛

٢٧ - تشجع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات على النهوض بالتنمية المستدامة للجبال؛

٢٨ - تدرك أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

٢٩ - تلاحظ مع التقدير، في هذا السياق، اتفاقية حماية جبال الألب^(١٥) والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، واعتماد بروتوكول الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين مؤخراً، ودخول بروتوكول النقل المستدام حيز النفاذ، وكلها يشجع على الأخذ بنهج جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال ويوفر منتدى للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وتلاحظ نهجا ومبادرات أخرى عابرة للحدود من قبيل مبادرة الأنديز، والشبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز ومنتدى جبال القوقاز الذي تم إنشاؤه، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة جبال الألب، وعملية زيوريخ، وشراكة التنمية المستدامة للجبال لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، وبرنامج الرصد والتقييم لمنطقة هندو كوش في الهيمالايا، والمنتدى الدولي المعني بمسألة نمr الثلوج والنظام الإيكولوجي لعام ٢٠١٧، ودورة الألعاب العالمية الثالثة للرجل في عام ٢٠١٨، ومرصد جبال البرانس لتغير المناخ، فضلا عن المبادرات الأخرى ذات الصلة التي تشجع التعاون والحوار عبر الحدود التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة وجهات شريكة أخرى؛

٣٠ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة".

الجلسة العامة ٥٢

١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩